إفادة من السويداء:

تموز/يوليو 2026

بعد عام على مجازر السويداء: تواصل النساء المطالبة بالحقيقة والعدالة والمساءلة

المقدمة

يصادف شهر تموز/يوليو 2026 مرور عام على المجازر التي اجتاحت محافظة السويداء في جنوب سوريا، والتي تُعد من أخطر موجات العنف التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة. فما بدأ في تموز/يوليو 2025 على شكل مواجهات مسلحة، سرعان ما تصاعد إلى هجمات واسعة النطاق استهدفت المدنيين، وشملت، وفقا للتقارير، عمليات إعدام ميداني، وهجمات ذات طابع طائفي، وحالات إخفاء قسري، واختطاف، وتعذيب، وعنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك حالات اغتصاب مُبلغ عنها، إلى جانب استهداف المرافق الطبية، والتدمير والنهب واسع النطاق للممتلكات المدنية، وغيرها من الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ووفقاً لتوثيقات سورية ودولية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 1,700 شخص خلال أعمال العنف، غالبيتهم من المدنيين المنتمين إلى الطائفة الدرزية، إلى جانب أفراد من المجتمع البدوي، إضافة إلى ما لا يقل عن 225 عنصراً من القوات الحكومية. وشمل المدنيون المستهدفون النساء والأطفال وكبار السن والعاملين في القطاع الطبي والعاملين في المجال الإنساني. كما أُفيد بتنفيذ مئات عمليات الإعدام الميداني بحق مدنيين، فيما تعرضت عائلات بأكملها لهجمات استهدفتها على أساس هويتها. كذلك اختُطفت أكثر من 80 امرأة وفتاة، أُفرج لاحقاً عن عدد منهن، فيما تأكد مقتل بعضهن، بينما لا تزال أخريات في عداد المختفيات قسراً بعد مرور عام. ولا تزال الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يعانين من آثار نفسية وجسدية عميقة، ومن الوصمة الاجتماعية، ومن محدودية الوصول إلى خدمات الدعم والعدالة التي تراعي احتياجات الناجيات. كما تواصل العائلات البحث عن أقاربها المفقودين دون الحصول على إجابات، بينما لا يزال مصير وأماكن وجود العديد من المختفين مجهولاً.

وقد تسببت أعمال العنف في واحدة من أكبر موجات النزوح التي شهدها جنوب سوريا خلال السنوات الأخيرة، حيث نزح ما يقارب 200 ألف شخص من منازلهم. وفي الوقت نفسه، تعرض ما لا يقل عن 35 قرية وعدد كبير من الأحياء السكنية لعمليات تدمير ونهب وإحراق واسعة النطاق، فيما وثقت الأمم المتحدة دماراً واسعاً في عدد من القرى المتضررة. ولا تزال آلاف العائلات غير قادرة على العودة بأمان إلى مناطقها بسبب استمرار انعدام الأمن، وتدمير المنازل والبنية التحتية، وغياب الضمانات المتعلقة بالحماية والعدالة والمساءلة.

وبعد مرور عام، لا تزال الآثار الإنسانية لهذه الأحداث عميقة. فما زالت النساء يتحملن العبء الأكبر في رعاية الأسر النازحة، ودعم الناجين والناجيات، والبحث عن المختفين قسراً، في الوقت الذي يواجهن فيه صدمات نفسية عميقة وانعداماً مستمراً للأمن. كما كان للعنف أثر بالغ على التعليم، إذ أدت الاضطرابات التي طالت العملية التعليمية والانقطاعات المتكررة في امتحانات الشهادة الثانوية العامة إلى التأثير بشكل كبير على قدرة الطلبة على إكمال تعليمهم في ظروف طبيعية. كما فرضت حالة عدم اليقين بشأن الوصول إلى التعليم العالي ضغوطاً إضافية على كثير من الشباب، ولا سيما أولئك الذين تأثروا بالنزوح وانعدام الأمن. ولا تهدد هذه الاضطرابات المستمرة الطموحات الفردية فحسب، بل تعرقل أيضاً التعافي الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد لمحافظة السويداء.

ورغم حجم الفظائع الموثقة وإنشاء آليات وطنية للتحقيق، لا يزال الناجون والناجيات يواجهون ثغرات كبيرة في مسارات المساءلة المستقلة والنزيهة والفعالة. فبينما باشرت السلطات الانتقالية تحقيقات وإجراءات قضائية، لا تزال هناك تساؤلات جدية بشأن نطاق هذه الجهود واستقلاليتها وفعاليتها، وما إذا كانت ستتناول جميع الانتهاكات التي ارتُكبت خلال أعمال العنف، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والإخفاء القسري، والاختطاف، والتعذيب، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي،

والهجمات على المدنيين، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. وقد ساهم استمرار الغموض المحيط بمسارات المساءلة في ترسيخ مناخ من الإفلات من العقاب، بما يطيل معاناة الضحايا والناجين والناجيات وأسرهم.

وفي الذكرى السنوية الأولى لمجازر السويداء، تسلط هذه الإفادة الضوء على أصوات المدافعات عن حقوق الإنسان، والناجين والناجيات، وأسر الضحايا الذين يواصلون توثيق الانتهاكات رغم المخاطر الشخصية الجسيمة التي يواجهونها. وتؤكد شهاداتهن أن إحياء الذكرى من دون مساءلة لا يمكن أن يحقق العدالة، وأن الفشل في التصدي لهذه الانتهاكات من شأنه أن يكرس ثقافة الإفلات من العقاب. وبعد عام على المجازر، ما زالت مطالبهم واضحة: يجب كشف الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين، وتوفير دعم حقيقي للناجين والناجيات، وضمان حماية حقوق وكرامة أبناء وبنات السويداء.

ن.س.، ناشطة نسوية سورية من السويداء: "النساء تحملن عبء الصمود والبقاء على قيد الحياة"

كتبت هذه الشهادة ناشطة نسوية سورية من السويداء دأبت على توثيق آثار أعمال العنف على النساء والمجتمع. ولا تتناول روايتها الانتهاكات التي ارتُكبت أثناء أعمال العنف فحسب، بل تسلط الضوء أيضاً على التداعيات القائمة على النوع الاجتماعي التي استمرت بعدها، بما في ذلك النزوح، والوصمة الاجتماعية، وانعدام الأمن الاقتصادي، والبحث عن المفقودين، والأعباء التي تحملتها النساء للحفاظ على تماسك مجتمعاتهن.

"في تموز/يوليو 2025، كان والداي يجلسان في منزلهما في قريتنا في السويداء، ينتظران وصول القوات الحكومية التي قيل إنها قادمة «للفصل بين المجموعات المسلحة والسكان». كانت هذه هي الرسالة التي سمعها كثيرون وصدقوها.

سمعت والدتي أصوات القصف تقترب، فسألت والدي عما يحدث. ظل يطمئنها قائلاً: «إنهم فقط يوقفون القتال». لكن عندما اتصل عمي وطلب منهما المغادرة فوراً، لم تنتظر والدتي أكثر. ورغم أن والدي كان يعاني من كسر في ساقه، غادرا المنزل مرتديين الملابس التي كانت عليهما فقط، واتجها نحو المدينة وسط قصف كثيف.

لم تتمكن كثير من النساء الأخريات من المغادرة. بعضهن اعتقدن أن الوضع سيبقى محدوداً، وبعضهن لم يجدن وسيلة نقل أو مكاناً آمناً يلجأن إليه، وأخريات لم يجدن من يصغي إلى تحذيراتهن. بقيت بعض النساء في منازلهن محاولات حماية أطفالهن وعائلاتهن، ليشهدن بأعينهن عمليات قتل، واختطاف، وأعمال عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي.

لم ينشأ الخوف الذي عاشته النساء من فراغ. فقد أظهرت الحالات الموثقة للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والإذلال الجنسي، والتهديد بالعنف الجنسي، حجم المخاطر الخاصة التي واجهتها النساء والفتيات خلال أعمال العنف. ومع ذلك، لا تزال كثير من الناجيات يواجهن عوائق تحول دون التحدث علناً عما تعرضن له، بسبب الوصمة الاجتماعية، والخوف، والمخاوف المتعلقة بسلامتهن.

بعد المجزرة، بدأت كثير من النساء يطرحن سؤالاً واحداً: كيف ننقذ من بقي؟ بادرت النساء إلى تنظيم حملات الإغاثة، وإعداد الطعام، وتوزيع الأدوية، ورعاية الأطفال، ومساندة الجرحى، ومتابعة قضايا المفقودين، والمساهمة في استمرار التعليم في وقت كانت فيه المؤسسات تعجز عن أداء دورها.

وكثيراً ما وُصف ما قامت به النساء بأنه مجرد عمل للرعاية، لكنه كان أكثر من ذلك بكثير. فقد كان تنظيم المساعدات، وتحديد احتياجات المجتمع، وحماية الأسر، وإعادة بناء شبكات التضامن، أشكالاً من العمل العام والاستجابة للأزمات.

لا ينبغي أن تُختزل النساء في كونهن ضحايا للعنف. فهن ناجيات، وشاهدات، ومنظمات، وشريكات في رسم مستقبل مجتمعاتهن.

ويجب أن تشمل العدالة أصوات النساء، وأن تعترف بما تعرضن له من عنف، وبما قدمنه من جهود بعده، وبحقهن في المشاركة في القرارات المتعلقة بالمساءلة وإعادة البناء."

ل.ك.، 33 عاماً، من عائلة أحد المختفين: "غادر أخي المنزل في ذلك الصباح ولم يعد أبداً"

"غادر أخي المنزل في ذلك الصباح ولم يعد أبداً. في البداية، كنا نعتقد أنه سيعود. ظننا أنه ربما احتُجز في مكان ما، أو أن أحداً سيزوّدنا بمعلومة عنه. لكن الأيام مرّت، ثم الأسابيع، وما زلنا نبحث.

تنقلنا من مكان إلى آخر بحثاً عن أي خبر. تواصلنا مع المسؤولين، وسألنا في المستشفيات، وتحدثنا مع كل من قد يكون لديه أي معلومة. كل مكالمة بقيت بلا جواب، وكل باب أُغلق في وجوهنا، زاد من خوفنا. أصعب ما في الأمر ليس فقط فقدان شخص، بل العيش من دون معرفة ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة، أو ماذا حلّ به.

لقد مرّ عام، لكن عائلتنا ما زالت عالقة في تلك اللحظة. لا نستطيع أن نحزن بشكل كامل لأن الحقيقة ما زالت غائبة. تستحق عائلات المختفين معرفة الحقيقة. نحتاج إلى أن نعرف ماذا حدث لأحبائنا، وأين هم، ومن المسؤول عن اختفائهم.

تبدأ العدالة بالاعتراف بألمنا، ووضع حد للصمت الذي يحيط بقضية المختفين."

ر.ا.، 42 عاماً، امرأة نازحة من السويداء: "اعتقدنا أننا سنعود خلال أيام"

"عندما غادرنا منزلنا، اعتقدنا أننا سنعود خلال أيام. حملنا معنا فقط ما استطعنا حمله، لأننا ظننا أن العنف سينتهي سريعاً. لم نتخيل أبداً أننا، بعد عام كامل، ما زلنا بعيدين عن المكان الذي بُنيت فيه حياتنا بأكملها.

المنزل ليس مجرد جدران وأثاث، بل هو الذكريات التي يحتضنها، والغرف التي كبر فيها أطفالنا، واللقاءات العائلية، والتفاصيل اليومية التي تصنع الحياة. خسارة منزلنا كانت تعني خسارة جزء من هويتنا.

لكن النزوح لا يعني فقط فقدان منزل، بل يعني العيش في حالة من عدم اليقين كل يوم. نسأل أنفسنا: هل سنتمكن من العودة بأمان؟ هل سنكون محميين؟ هل سيكون لأطفالنا مستقبل هناك؟ وهل سنضطر إلى عيش هذا الخوف مرة أخرى؟

حملت النساء مسؤوليات هائلة خلال هذه الفترة. اعتنينا بالأطفال، ودعمنا كبار السن، وساندنا الناجين، وبحثنا عن أفراد عائلاتنا المفقودين، وحاولنا الحفاظ على تماسك أسرنا بينما كنا نحمل آلامنا الخاصة.

إن العودة إلى الوطن لا تتطلب إعادة بناء المباني فحسب، بل تتطلب أيضاً الأمن، والعدالة، وضمانات حقيقية تحمي كرامة الناس وحقوقهم."

م.م.، 27 عاماً، امرأة تدعم الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي: "كثير من النساء يحملن آلامهن في صمت"

"تحمل كثير من النساء اللواتي تعرضن للعنف آلامهن في صمت. بعضهن يخشين الوصمة الاجتماعية، وأخريات يخشين الانتقام، فيما تخاف أخريات من ألا يصدقهن أحد أو أن يؤدي الحديث إلى تعريضهن لمزيد من الأذى.

العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لا ينتهي بانتهاء الاعتداء الجسدي. فالناجيات يواصلن العيش مع الصدمة والخوف والعزلة، وأحياناً مع الرفض من المجتمعات التي يفترض أن تحتضنهن وتدعمهن.

الناجيات لا يطالبن فقط بمحاسبة الجناة، بل يطالبن أيضاً بالاعتراف بما تعرضن له، وبأن يُعاملن بكرامة. إنهن يحتجن إلى رعاية صحية آمنة، ودعم نفسي، ومساعدة قانونية، ومسار للعدالة يحميهن بدلاً من أن يزيد معاناتهن.

ليست مسؤولية الناجيات أن يثبتن حجم الألم الذي تعرضن له، بل تقع المسؤولية على عاتق المؤسسات والمجتمعات لتهيئة بيئة تُمكّن النساء من التحدث من دون خوف. ويجب أن تشمل المساءلة تجارب النساء، فلا يجوز التعامل مع أصواتهن باعتبارها مسألة ثانوية أو مؤجلة."

و.ر.، 21 عاماً، شابة وطالبة من السويداء: "المستقبل الذي كنت أسعى إليه بدا وكأنه وُضع على الهامش"

"قبل المجازر، كانت لديّ خطط. كنت أدرس، وأستعد لامتحاناتي، وأتخيل كيف سيكون مستقبلي. وفجأة، أصبح كل شيء غامضاً. بدا المستقبل الذي كنت أعمل من أجله وكأنه قد وُضع على الهامش.

بالنسبة لنا كطلاب، فإن خسارة التعليم لا تعني فقط تفويت الدروس أو الامتحانات، بل تعني خسارة الوقت، والفرص، والإحساس بالحياة الطبيعية. لقد عانى كثير من الشباب بالفعل من النزوح والخوف والفقدان، وكان التعليم أحد الأشياء القليلة التي منحتنا الأمل.

نشعر بهذا العبء بعمق. نقلق بشأن قدرتنا على مواصلة دراستنا، وما إذا كانت الفرص التي كانت متاحة لنا ستبقى كما هي، وما إذا كانت ظروف خارجة عن إرادتنا ستحدد مستقبلنا.

لا نريد أن يُنظر إلينا فقط باعتبارنا جيلاً تضرر من العنف. نريد فرصة للتعلّم، والعمل، والمساهمة في إعادة بناء مجتمعاتنا. فالتعليم ليس مجرد شهادات، بل هو كرامة، واستقلال، والقدرة على رسم مستقبلنا بأيدينا."

ف.د.، 31 عاماً، عاملة في المجال الانساني المجتمعي من السويداء: "عالجنا الجروح الجسدية، لكننا رأينا أيضاً جروحاً لا تُرى"

"خلال أعمال العنف، كان الناس يصلون إلينا وهم يحملون إصاباتهم وخوفهم وصدمتهم. وكعاملات في المجال الطبي، كنا نحاول الاستجابة لاحتياجات هائلة، بينما كنا نواجه نحن أيضاً حالة انعدام الأمن وعدم اليقين نفسها التي عاشها الجميع.

عالجنا الجروح الجسدية، لكننا رأينا أيضاً جروحاً لا تُرى. فقدت عائلات أحبّاءها، وكان الأطفال يعيشون حالة من الرعب، وكان كثير من الناس يحاولون استيعاب ما حدث لهم.

وعندما تراجعت حدة العنف المباشر، لم تنتهِ المعاناة. ظل الناس بحاجة إلى الرعاية الصحية، والأدوية، والدعم النفسي، والمساعدة لإعادة بناء حياتهم. فالتعافي لا يقتصر على ترميم المباني المتضررة، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يشفى من دون استعادة شعور الناس بالأمان والثقة.

إن مستقبل السويداء يعتمد على حماية المدنيين، ودعم الناجين والناجيات، وضمان ألا تُنسى المعاناة التي تكبدها الناس."

الخاتمة والمطالب

مرّ عامٌ كامل، لكن بالنسبة لأهالي السويداء لم تنتهِ آثار العنف بعد. توقفت أعمال القتل، إلا أن العائلات لا تزال تبحث عن أحبائها المختفين. ولا يزال الناجون والناجيات يعيشون تحت وطأة الصدمة والنزوح والفقدان. وتواصل النساء قيادة مجتمعاتهن والمطالبة بالحقيقة والإجابات التي لم تأتِ بعد. كما لا تزال الفتيات يواجهن عوائق تحول دون حقهن في التعليم، فيما لا تزال مجتمعات بأكملها محرومة من العدالة.

يجب ألا تتحول هذه الذكرى إلى مناسبة أخرى لاستذكار المأساة دون اتخاذ إجراءات ملموسة. بل ينبغي أن تكون دعوة متجددة للمساءلة، ولحماية المدنيين الذين لا تزال حقوقهم تُنتهك حتى بعد أن انصرف اهتمام العالم عن معاناتهم.

ندعو السلطات السورية الانتقالية إلى:

- ضمان أن تكون جميع التحقيقات والإجراءات القضائية المتعلقة بأحداث العنف في السويداء مستقلة ونزيهة وشفافة، ومتوافقة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك توفير الضمانات الكفيلة بمنع أي تدخل سياسي.
- ضمان أن تشمل جهود المساءلة جميع الانتهاكات المرتكبة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والإخفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاعتداءات على المدنيين، وتدمير ونهب الممتلكات المدنية.
- الإعلان بشكل علني عن التقدم المحرز ونتائج التحقيقات، مع ضمان توفير حماية فعّالة للشهود والناجين والناجيات، وأسر الضحايا، وجميع المشاركين في مسارات العدالة.
- الكشف عن مصير وأماكن وجود جميع المفقودين والمختفين قسراً، وتزويد عائلاتهم بالمعلومات في الوقت المناسب، وإنشاء آليات فعالة للبحث عن المفقودين.
- ضمان المشاركة الفاعلة للناجين والناجيات، وأسر الضحايا، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمجتمعات المتضررة، في عمليات المساءلة والمصالحة والتعافي.
- ضمان حصول الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات طبية، ونفسية، وقانونية، وحمائية، تراعي احتياجات الناجيات وتحافظ على السرية.
- توفير الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للمجتمعات النازحة، بما يشمل الحماية من الانتهاكات المتكررة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- حماية منظمات المجتمع المدني، والصحفيين والصحفيات، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من الترهيب أو الانتقام أو أي قيود بسبب توثيقهم للانتهاكات.

وندعو المجتمع الدولي إلى:

- دعم الرقابة المستقلة على جهود المساءلة، وضمان توافق أي مسار قضائي محلي مع المعايير الدولية للاستقلالية والنزاهة والفعالية.
- إنشاء أو دعم آليات دولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة عندما تعجز الإجراءات المحلية، أو تفتقر إلى الإرادة، عن تحقيق مساءلة حقيقية.
- مواصلة الضغط من أجل الكشف عن مصير وأماكن وجود جميع المفقودين والمختفين قسراً، ودعم الجهود الرامية إلى مساندة عائلاتهم.

- توفير دعم إنساني، وطبي، ونفسي، وقانوني، واقتصادي مستدام للناجين والناجيات، والعائلات النازحة، والمجتمعات المتضررة من العنف.
- دعم برامج تتمحور حول احتياجات الناجيات، وتعالج أوضاع النساء والفتيات المتضررات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يشمل الحماية، والرعاية الصحية، وخدمات التعافي طويلة الأمد.
- ضمان استمرار دعم منظمات المجتمع المدني السورية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيين والصحفيات، ومبادرات توثيق الانتهاكات التي تحفظ الأدلة تمهيداً لتحقيق العدالة مستقبلاً.
- دعم استعادة العملية التعليمية، وضمان حصول الفتيات والشابات المتأثرات بالعنف على فرص آمنة ومتكافئة للوصول إلى المدارس والجامعات وتقديم الامتحانات.
- المساهمة في تهيئة الظروف اللازمة للتعافي الآمن والكريم للمجتمعات النازحة، بما يشمل إعادة الإعمار، واستعادة الخدمات الأساسية، وتوفير ضمانات الحماية.

لقد أمضت نساء السويداء العام الماضي في توثيق الجرائم، وحماية مجتمعاتهن، ورفض السماح للحقيقة بأن تختفي كما اختفى أحباؤهن الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً. إن مطالبهن واضحة وبسيطة: الحقيقة، والعدالة، والمساءلة، وضمان عدم تكرار هذه الفظائع مرة أخرى.

Femena
Rights Peace Inclusion
FemenaNet
FemenaNet
FemenaNet
FemenaNet
www.femena.net

تعمل فيمينا مع شركائها على تعزيز المساواة الجندرية والشمول والسلام، وتوسيع الفضاء المدني، ودعم صمود المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان، وإبراز جهود المدافعات عن حقوق الإنسان والحركات النسوية التقدمية، إلى جانب تعزيز التضامن والتعاون بين بلدان الجنوب في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (سوانا). وتركّز فيمينا بشكل خاص على البيئات التي تشهد أزمات ونزاعات وتصاعدًا في السلطوية وتقييدًا للفضاء المدني